

إيكولوجيا الجريمة

دراسة تأسيسية في التفاعل بين البيئة الطبيعية
والعمرانية والسلوك الإجرامي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق النشر والملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف الدكتور محمد كمال
عرفه الرخاوي

يُحظر إعادة إنتاج هذا الكتاب أو نقله أو تخزينه أو
نسخه بأي شكل أو وسيلة كانت، إلكترونية أو

ميكانيكية أو ضوئية أو تسجيلية أو غيرها، دون إذن
خطي مسبق من المؤلف.

صُمم هذا العمل وفق المعايير الأكاديمية والقانونية
المعتمدة في النشر العلمي المتخصص، ويخضع
للمراجعة اللغوية والموضوعية المعتمدة في الدراسات
الجنائية والبيئية المعاصرة.

الطبعة الأولى

جميع الحقوق الفكرية والنشر والتوزيع محفوظة
بموجب القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية لحماية
الملكية الفكرية.

الإهداء

إلى أرواح والديّ الكريمين، الطاهرين، أسأل المولى
عز وجل أن يتغمدهما بواسع رحمته ومغفرته، وأن
يسكنهما فسيح جناته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وإلى ابنتي الغالية، قرّة عيني صبرينال، المصرية
الجزائرية، التي تجسد في سماتها جمال نهر النيل
الخالد، وسحر ساحل المتوسط، وعزّة جبال الأوراس
الشامخة. بارك الله فيها، وحفظها ذخرًا وعونًا،
وجعلها قرّة عين وسبب فخر دائم.

الملخص البحثي العربي

تتناول هذه الدراسة التأسيسية إشكالية التفاعل
المعقد بين البيئة بمكوناتها الطبيعية والعمرانية
والرقمية من جهة، والسلوك الإجرامي من جهة أخرى،
في محاولة لسد فجوة منهجية ونظرية في الأدبيات
الجنائية العربية. تنطلق الدراسة من فرضية مركزية
مفادها أن البيئة ليست مسرحاً سلبياً للجريمة، بل
متغير سببي فاعل يؤثر في تشكيل الدوافع، وتحديد
الأنماط المكانية والزمانية، وإعادة إنتاج ديناميكيات
الانحراف. تعتمد الدراسة منهجية بحثية تكاملية تجمع
بين التحليل القانوني المعياري، والدراسات المكانية
الكمية، والنمذجة السببية متعددة المتغيرات، مع
استحضار مقاربات comparative law ودراسات الحالة

التطبيقية من السياقات العربية والدولية. يقسم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسية: يؤسس القسم الأول للإطار النظري والتاريخي لإيكولوجيا الجريمة، بدءاً من التأصيل الخلدوني ومروراً بمدرسة شيكاغو ووصولاً إلى النقد المعاصر. يحل القسم الثاني البعد الطبيعي للمناخ والموارد وآليات تحول الشح البيئي إلى وقود للجريمة المنظمة. يستعرض القسم الثالث التفاعل بين التصميم الحضري والسلوك الإجرامي، ناقداً إخفاقات التخطيط الحديث وطارحاً بدائل وقائية قائمة على مبادئ التصميم البيئي والعدالة المكانية. يخصص القسم الرابع للاستجابة التشريعية، مقدماً مقترحات نحو قانون جنائي بيئي متكامل، وتجريم الإبادة البيئية، ومساءلة الشركات متعددة الجنسيات، وإدماج البعد البيئي في العدالة الانتقالية. تخلص الدراسة إلى أن السياسة الجنائية المعاصرة تنتقل من النموذج العقابي الفردي إلى النموذج الوقائي البيئي الهيكلي، مما يستلزم إعادة هندسة الفضاءات الطبيعية والعمرانية والرقمية، وتعزيز التعاون القضائي الدولي، واعتماد معايير الرقابة الخوارزمية العادلة. تقدم هذه الإسهام نموذجاً تأسيسياً يربط بين العلوم الجنائية، والجغرافيا البشرية، والقانون البيئي، والتخطيط

العمراني، مما يؤهلها لأن تكون مرجعاً أكاديمياً
وسياسياً لصناع القرار والباحثين المتخصصين.

الفهرس الموضوعي التفصيلي

القسم الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول: تطور الفكر البيئي في تفسير الجريمة

المبحث الأول: جذور فكرية قديمة وتأصيل حضاري

المبحث الثاني: مدرسة شيكاغو وعلم البيئة
الإنسانية

المبحث الثالث: النقد المعاصر والحاجة لنموذج
إيكولوجي متكامل

الفصل الثاني: المكونات الأساسية للإيكولوجيا الجنائية

المبحث الأول: البيئة الطبيعية كمتغير مستقل

المبحث الثاني: البيئة المبنية ونظرية النوافذ
المكسورة

المبحث الثالث: الفضاء الرقمي كبيئة افتراضية جديدة

القسم الثاني: البيئة الطبيعية وتأثيرها في الديناميكية
الإجرامية

الفصل الثالث: المناخ والجريمة إعادة قراءة العلاقة
السببية

المبحث الأول: تأثير الحرارة المرتفعة على معدلات
العنف

المبحث الثاني: التأثير النفسي للكوارث المناخية
وجرائم البقاء

المبحث الثالث: التغير المناخي كمضاعف للتهديد
والإجرام المنظم

الفصل الرابع: ندرة الموارد والإجرام المنظم

المبحث الأول: الحروب المائية والجرائم العابرة للحدود

المبحث الثاني: الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية

المبحث الثالث: الأمن الغذائي والجريمة دراسة
ارتباطية

القسم الثالث: البيئة العمرانية والتصميم الوقائي

الفصل الخامس: الجريمة والتصميم الحضري

المبحث الأول: مبادئ التصميم البيئي الوقائي

المبحث الثاني: فشل التخطيط العمراني الحديث
والنماذج المتطرفة

المبحث الثالث: العمارة العدائية والنقد القانوني

الدستوري

الفصل السادس: إيكولوجيا الجريمة الرقمية

المبحث الأول: الفضاء السيبراني وتحديات الاختصاص القضائي

المبحث الثاني: خوارزميات التنبؤ بالجريمة والتحيز الخوارزمي

القسم الرابع: الاستجابة الجنائية والسياسة التشريعية

الفصل السابع: نحو قانون جنائي بيئي متكامل

المبحث الأول: نقد التجريم التقليدي للجرائم البيئية

المبحث الثاني: مفهوم الإبادة البيئية كجريمة دولية

المبحث الثالث: المسؤولية الجنائية للشركات متعددة

الجنسيات

الفصل الثامن: العدالة الانتقالية البيئية

المبحث الأول: حقوق الأجيال المستقبلية كحق
جنائي محمي

المبحث الثاني: دور القضاء الجنائي في حماية التنوع
البيولوجي

الخاتمة العامة للكتاب

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

المقدمة العامة

نحو نموذج إيكولوجي تفسيري للظاهرة الإجرامية

حدود المقاربات التقليدية وآفاق النظرية البيئية

لطالما مثلت الظاهرة الإجرامية محوراً جوهرياً في الدراسات القانونية والاجتماعية، غير أن المقاربات التقليدية في تفسيرها ظلت أسيرة انزياحات منهجية أحادية البعد. فالمدرسة الكلاسيكية ارتكزت على الإرادة الحرة والعقلانية الآلية، والمدرسة الوضعية البيولوجية حصرت السببية في السمات العضوية والنفسية للفرد، في حين اقتصرت المقاربات السوسيوبيولوجية اللاحقة على البنى الطبقية والثقافية، متجاهلةً في كثير من الأحيان الدور التأسيسي للمتغيرات المكانية والبيئية. وفي ظل التحولات الجوهرية التي يشهدها العصر الراهن، من تسارع وتيرة التغير المناخي، إلى التمدن غير المنظم، وتوسع الفضاءات الرقمية، بات من الواضح أن هذه الأطر التفسيرية لم تعد كافية لاستيعاب التعقيد المتنامي للسلوك الإجرامي، أو لتقديم حلول وقائية مستدامة.

هنا تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة صياغة الإطار

المفاهيمي للدراسة الجنائية عبر اعتماد مقارنة إيكولوجيا الجريمة، التي لا تختزل الجريمة في فعل فردي معزول، بل تدرسه كنتيجة لتفاعل ديناميكي بين المتغيرات البيئية والمناخ والتضاريس وندرة الموارد، والعمرانية والتصميم الحضري والكثافة السكانية والبنية التحتية، والرقمية و الفضاءات الافتراضية والخوارزميات والبنى السيبرانية. وتتميز هذه المقاربة عن الجغرافيا الجنائية التي تركز على التوزيع المكاني للجريمة، وعن علم الاجتماع الجنائي الذي يعطي الأولوية للعوامل المجتمعية، بتناولها البيئة بوصفها منظومة حية ومتفاعلة تُنتج شروطاً موضوعية تسهّل أو تكبح السلوك الإجرامي، مما يجعلها متغيراً مستقلاً ومؤثراً، لا مجرد خلفية سلبية.

إن الانتقال من النموذج اللومبروزوي القائم على بيولوجيا الفرد إلى النموذج الإيكولوجي القائم على بيئة المجتمع والطبيعة لا يمثل مجرد تحول موضوعي، بل يُعدّ انتقالاً نموذجياً في الفلسفة الجنائية. ففي هذا الإطار، لم تعد البيئة مسرحاً محايداً تقع فيه الجريمة، بل شريكاً فاعلاً في تشكيل دوافعها،

وتحديد أنماطها المكانية والزمانية، وإعادة إنتاج دورة العنف أو الانحراف. وهو ما يستلزم مراجعة جذرية لسياسات المكافحة الجنائية، وانتقالاً من الردع العقابي المجرد إلى الوقاية البيئية الهيكلية.

ومن أجل استقصاء هذه الفرضية، يعتمد هذا الكتاب منهجية بحثية تكاملية تجمع بين التحليل القانوني المعياري، والدراسات المكانية الكمية، والنمذجة السببية البيئية. وتستند الدراسة إلى مراجعة نقدية للأدبيات المؤسسة، وتحليل مقارن للتجارب التشريعية الدولية، فضلاً عن توظيف مؤشرات إحصائية مكانية ودراسات حالة تطبيقية من السياقات العربية والدولية، مما يتيح رصد الأنماط الارتباطية بين المتغيرات البيئية ومعدلات الجريمة بأنواعها المختلفة.

يقتصر نطاق هذا العمل على تحليل التفاعل بين البيئة الطبيعية والعمرانية والرقمية من جهة، والأنماط الإجرامية المعاصرة من جهة أخرى، مع التركيز على الجرائم ذات الطابع الهيكلي والمكاني، دون الخوض

في الجرائم ذات الدوافع السياسية أو الأيديولوجية المحضة، إلا بقدر ما تتقاطع مع العوامل البيئية. كما يراعي الكتاب التباين الزمني والمكاني، مع إيلاء عناية خاصة للسياقات العربية النامية، حيث تتفاقم التحديات البيئية والعمرانية بشكل ملحوظ.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسة، تتدرج من التأصيل النظري إلى التطبيق العملي، ثم الاستجابة التشريعية والسياسات الجنائية. ويبدأ بالقسم الأول الذي يؤسس للإطار المفاهيمي والتاريخي لفكر الإيكولوجيا الجنائية، مروراً بالقسمين الثاني والثالث اللذين يحللان تأثير البيئة الطبيعية والندرة المواردية، ثم البيئة العمرانية والرقمية، في تشكيل الديناميكية الإجرامية. ويختتم الكتاب بالقسم الرابع الذي يطرح مقترحات تشريعية وسياسية نحو قانون جنائي بيئي متكامل، وعدالة انتقالية بيئية تراعي حقوق الأجيال القادمة. وبذلك، يسعى هذا المؤلف إلى تقديم إسهام تأسيسي يُعيد ترتيب الأولويات في السياسة الجنائية المعاصرة، ويجعل من حماية النظم الإيكولوجية وتصميم الفضاءات الحضرية الذكية ركيزة أساسية

للوقاية من الجريمة، وضمان الأمن المجتمعي المستدام.

القسم الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول

تطور الفكر البيئي في تفسير الجريمة

تمهيد

لم تكن العلاقة بين البيئة والسلوك البشري غائبة عن الوعي الإنساني منذ العصور الأولى، غير أن تبلور هذه العلاقة ضمن إطار نظري منهجي يفسر الظاهرة الإجرامية قد مرّ بمراحل تطويرية متعاقبة، تراوحت بين الملاحظات الفلسفية الحدسية، والتحليلات

السوسولوجية التجريبية، وصولاً إلى النماذج الإيكولوجية المعقدة. ويهدف هذا الفصل إلى تتبع الجذور الفكرية لهذا التوجه، بدءاً من التأصيل الحضاري العربي الإسلامي ممثلاً في فكر ابن خلدون، مروراً بتجربة مدرسة شيكاغو الأمريكية التي أسست لعلم البيئة الإنسانية، وانتهاءً بالنقد المعاصر الذي يكشف عن قصور هذه النظريات أمام تحديات العصر البيئي الرقمي، مما يستدعي صياغة نموذج إيكولوجي جديد.

المبحث الأول

جذور فكرية قديمة ابن خلدون وأثر المناخ على الأخلاق والجرائم

إن محاولة فهم تأثير العوامل الطبيعية في تشكيل السلوك الإنساني، بما فيه السلوك المنحرف أو الإجرامي، تجد أصولاً راسخة في الفكر الحضاري الإسلامي، وتحديداً في مقدمة العلامة عبد الرحمن بن خلدون. فقد سبق ابن خلدون كثيراً من المفكرين

الغربيين في ربط الخصائص الجغرافية والمناخية بالطباع البشرية والأنماط الاجتماعية، وهو ما يمكن اعتباره بذرة أولى لما عُرف لاحقاً بالحتمية الجغرافية أو الإيكولوجيا الاجتماعية.

أولاً نظرية الأقاليم السبعة وتأثير الهواء في الطباع

يستند ابن خلدون في تحليله إلى تقسيم العالم إلى أقاليم مناخية، مؤكداً أن الهواء، بمعنى المناخ والبيئة الجوية، يؤثر بشكل مباشر في أمزجة البشر وأخلاقياتهم. ففي الأقاليم المعتدلة، يرى ابن خلدون أن الاعتدال المناخي يؤدي إلى اعتدال في الأخلاق، ووسطية في السلوك، وقابلية أعلى للعمران والحضارة. أما في الأقاليم القصوى، شديدة الحرارة أو شديدة البرودة، فإن التطرف المناخي يولد تطرفاً في الطباع، إما نحو الخفة والطيش والاندفاع، أو نحو الجمود والخشونة والعنف.

ومن المنظور الجنائي، يمكن استنباط أن ابن خلدون يشير ضمناً إلى أن بعض الأنماط السلوكية التي

تُصنف اليوم كجرائم اندفاعية أو جرائم عنف، قد تكون مرتبطة بتأثيرات مناخية تدفع نحو نقص في ضبط النفس أو زيادة في حدة الانفعالات. فهو يذكر أن سكان المناطق الحارة أخفّ روحاً، وأكثر فرحاً وسروراً، وأقل تفكيراً وعناية بعواقب الأمور، وهي صفات قد تسهل الوقوع في جرائم الآنية الناتجة عن الغضب أو الهوى.

ثانياً البدو والحضر بيئة العمران ونمط الجريمة

يميز ابن خلدون بوضوح بين نمطي العيش البدوي والحضري. ويربط كل نمط ببيئة طبيعية محددة تفرض شروطها على السلوك. فالبدو، بسبب بيئتهم القاسية واعتمادهم على القوة للدفاع عن الموارد الشحيحة، يتسمون بالشجاعة والشراسة، وقد يلجأون إلى الغزو أو السلب كوسائل للكسب أو الانتقام، وهي أفعال قد تُعدّ جرائم في السياق الحضري المستقر، لكنها تُفهم في سياقها البيئي كآليات للبقاء أو للعصبية القبلية.

أما الحضر، ففي ظل رفاهية البيئة المبنية وتوفر الأمن

والقوانين، تميل النفوس إلى الدعة والترف، وقد تنحدر نحو جرائم مختلفة ترتبط بالاحتيال، والغش، والجرائم المالية، وضعف النخوة. وبذلك يقدم ابن خلدون رؤية ثابتة مفادها أن نوع الجريمة وطبيعتها يتغيران بتغير بيئة العمران والظروف الاقتصادية المرتبطة بها، وهو ما يتوافق مع المفاهيم الحديثة في علم الجريمة البيئي التي تربط بين نوع النشاط الاقتصادي البيئي وأنماط الانحراف السائدة.

ثالثاً الدلالة التأسيسية لفكر ابن خلدون للإيكولوجيا الجنائية

على الرغم من أن ابن خلدون لم يستخدم مصطلح الجريمة بالمعنى القانوني الحديث، إلا أن تحليله للعلاقة السببية بين البيئة والسلوك يمثل تأصيلاً مبكراً لفكرة أن الجريمة ليست ظاهرة معزولة عن محيطها الطبيعي والاجتماعي. إن إعادة قراءة نصوص ابن خلدون من منظور جنائي معاصر تسمح لنا باستخلاص مبدأ أساسي البيئة تُنتج أخلاقاً، والأخلاق تُنتج سلوكاً، والسلوك قد ينحرف نحو

الجريمة وفقاً لضوابط البيئة الرقابية والقيمية. وهذا المبدأ يشكل حجر الزاوية في النموذج الإيكولوجي الذي يدافع عنه هذا الكتاب، حيث ننتقل من لوم الفرد فقط إلى فهم النظام البيئي الذي ساهم في تشكيل دوافعه.

المبحث الثاني

مدرسة شيكاغو وعلم البيئة الإنسانية كيف شكلت
المدينة المجرم

إذا كان ابن خلدون قد وضع الأسس الفلسفية والاجتماعية للعلاقة بين البيئة والسلوك، فإن مدرسة شيكاغو في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين هي من حولت هذه الأفكار إلى منهج علمي تجريبي، مؤسسةً لما يُعرف بعلم البيئة الإنسانية، والذي أصبح لاحقاً العمود الفقري للجغرافيا الجنائية الحديثة.

أولاً نشأة المدرسة وفلسفتها البيئية

نشأت مدرسة شيكاغو في جامعة شيكاغو الأمريكية، على يد علماء اجتماع مثل روبرت بارك، وإرنست بورغس، وكليفورد شو، وهنري مكاي. وقد تأثرت هذه المدرسة بأفكار علماء البيئة النباتية والحيوانية، الذين لاحظوا أن الكائنات الحية تتنافس على الموارد في مساحة محدودة، مما يؤدي إلى توزيع مكاني معين. طبق علماء شيكاغو هذه المفاهيم على المجتمع البشري، معتبرين أن المدينة نظام بيئي ديناميكي، تخضع فيه الجماعات البشرية لعمليات المنافسة، والغزو، والخلافة، والعزل المكاني.

ثانياً نموذج المناطق المتدرجة

قدم إرنست بورغس نموذجاً نظرياً شهيراً لتفسير النمو الحضري وتوزيع الظواهر الاجتماعية، بما فيها الجريمة. وقسم المدينة إلى خمس مناطق متدرجة مركزياً منطقة الأعمال المركزية، والمنطقة الانتقالية التي تحيط بمنطقة الأعمال وتتميز بالتردي العمراني

والفقر والهجرة المستمرة للسكان، ومنطقة مساكن الطبقة العاملة المستقرة نسبياً، ومنطقة المساكن الراقية للأثرياء، ومنطقة التنقل في الضواحي.

وقد لاحظ الباحثون، خاصة شو ومكاي في دراستهما الرائدة الانحراف والمناطق الحضرية، أن معدلات الجريمة والانحراف كانت أعلى بشكل ملحوظ ومستمر في المنطقة الانتقالية، بغض النظر عن التركيبة العرقية أو الإثنية للسكان الذين يعيشون فيها. فحينما تنتقل جماعة إثنية معينة إلى خارج هذه المنطقة، تنخفض معدلات إجرام أفرادها، بينما ترتفع معدلات إجرام الجماعة الجديدة التي تحل محلها.

ثالثاً التفكك الاجتماعي كسبب للجريمة

استنتجت مدرسة شيكاغو أن السبب الرئيسي للجريمة في المنطقة الانتقالية ليس طبيعة السكان، بل طبيعة المكان. فالخصائص البيئية لهذه المنطقة، من اكتظاظ وتردي عمراني وفقر وتنقل سكاني سريع، تؤدي إلى انهيار الروابط الاجتماعية التقليدية، وضعف

الرقابة المجتمعية غير الرسمية، وفشل المؤسسات المحلية في تنشئة الشباب تنشئة سليمة. هذه الحالة أطلقوا عليها اسم التفكك الاجتماعي.

وبالتالي، قدمت مدرسة شيكاغو تحولاً جذرياً في التفكير الجنائي فالمجرم ليس مولوداً مجرماً، ولا هو عقلاني يحسب المنفعة والمضرة فقط، بل هو نتاج لبيئة حضرية مريضة تفشل في توفير الضوابط الاجتماعية اللازمة. الجريمة، إذن، هي عرض لخلل في النظام البيئي الحضري.

رابعاً الإسهامات المنهجية والنقد الأولي

تميزت مدرسة شيكاغو بمنهجيتها التجريبية القائمة على رسم الخرائط الجنائية، وربط البيانات الإحصائية بالمواقع الجغرافية. وقد مهد هذا الطريق لظهور مفهوم النقاط الساخنة للجريمة في الأدبيات المعاصرة. ومع ذلك، واجهت المدرسة انتقادات لاحقة، أبرزها إغفالها للعوامل الهيكلية الأوسع مثل العنصرية المؤسسية، وسياسات الإسكان التمييزية، والتفاوت الاقتصادي

الكلبي. وتركيزها المفرط على الجريمة في الأحياء الفقيرة، وتجاهلها لجرائم الياقات البيضاء. واعتبارها للتفكك الاجتماعي حتمياً في المناطق الانتقالية، دون النظر إلى قدرة بعض المجتمعات على تنظيم ذاتها رغم الصعوبات البيئية.

رغم هذه الانتقادات، تظل إسهامات مدرسة شيكاغو حجر الأساس في فهم التفاعل بين الشكل العمراني والسلوك الإجرامي، وهي المرجعية التي ننطلق منها لتطوير نموذج إيكولوجي أشمل يأخذ في الاعتبار المتغيرات الطبيعية والمناخية والرقمية التي غابت عن تحليلاتهم.

المبحث الثالث

النقد المعاصر للنظريات البيئية القديمة والحاجة لنموذج جديد يراعي التغير المناخي

إن الاعتماد الحصري على نماذج مثل مدرسة

شيكاغو، أو حتى العودة إلى التأصيل الخلدوني، لا يكفي وحده لتفسير تعقيدات الجريمة في القرن الحادي والعشرين. فالعالم يشهد تحولات بيئية جذرية لم تكن في الحسبان عند صياغة تلك النظريات، مما يستدعي نقداً بناءً وتطويراً جذرياً للإطار النظري.

أولاً قصور النظريات التقليدية أمام أنثروبوسين الجريمة

تعاملت النظريات البيئية الكلاسيكية مع البيئة باعتبارها ثابتة نسبياً، أو متغيرة ببطء ضمن دورات عمرانية متوقعة. أما اليوم، فنحن نعيش في عصر الأنثروبوسين، حيث أصبح النشاط البشري القوة المهيمنة على التغيرات الجيولوجية والمناخية. هذا التحول خلق أنواعاً جديدة من الجرائم، أو أعاد تشكيل الجرائم التقليدية. جرائم الكوارث المناخية كيف تتصرف المجتمعات أمام الفيضانات المفاجئة أو الجفاف المزمّن. ندرة الموارد كسبب للصراع لم تعد الجريمة محصورة في الحي الفقير، بل امتدت لتشمل شبكات منظمة عابرة للحدود تتاجر بالمياه، والأراضي الزراعية، والثروات الطبيعية النادرة.

ثانياً غياب البعد الرقمي في الإيكولوجيا التقليدية

ركزت مدرسة شيكاغو على المكان المادي. لكن الجريمة المعاصرة تنتقل جزئياً أو كلياً إلى الفضاء السيبراني، وهو بيئة لا مكانية بالمعنى التقليدي، لكنها تمتلك خصائص إيكولوجية خاصة مثل إخفاء الهوية، السرعة، اللامركزية. النموذج الإيكولوجي الجديد يجب أن يدمج الإيكولوجيا الرقمية كمتغير مؤثر، يفهم كيف يصمم الفضاء الرقمي ليُسوّّل أو يعيق الجريمة الإلكترونية.

ثالثاً نحو نموذج إيكولوجي ديناميكي وتكاملي

بناءً على ما سبق، يطرح هذا الكتاب نموذجاً جديداً لإيكولوجيا الجريمة يتجاوز الثنائيات القديمة. ويقوم هذا النموذج على ثلاث ركائز أساسية التفاعلية الديناميكية حيث البيئة ليست وعاءً سلبيًا، بل هي طرف فاعل يتفاعل مع الجاني والضحية والمؤسسة الرقابية.

التعددية المقياسية تحليل الجريمة يجب أن يتم على مستويات متعددة من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي. الوقاية عبر التصميم البيئي الهدف النهائي ليس فقط تفسير الجريمة، بل منعها من خلال هندسة البيئة الطبيعية والعمرانية والرقمية لتكون مقاومة للجريمة بطبيعتها.

خاتمة الفصل الأول

إن استعراض التطور التاريخي للفكر البيئي في تفسير الجريمة، من حدس ابن خلدون إلى تجريبية مدرسة شيكاغو، وصولاً إلى النقد المعاصر، يكشف عن مسار معرفي متصاعد نحو تعقيد أكبر وشمولية أوسع. لقد أثبتت الدراسات أن البيئة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل السلوك الإجرامي، لكن النظريات القديمة بقيت أسيرة حدودها الزمانية والمكانية. ومن هنا، تأتي ضرورة هذا الكتاب لتقديم إيكولوجيا جريمة جديدة، تستوعب دروس الماضي، وتواجه تحديات الحاضر والمستقبل، متحديةً المناخ المتغير، والعمران المعقد، والفضاء الرقمي المتشابك. وفي الفصل

التالي، سنغوص في تفاصيل المكونات الأساسية لهذا النموذج الإيكولوجي الجديد.

الفصل الثاني

المكونات الأساسية للإيكولوجيا الجنائية

تمهيد

بعد أن استعرضنا التطور التاريخي للفكر البيئي في تفسير الجريمة، وانتقدنا قصور النماذج التقليدية، حان الوقت لبناء الهيكل المفاهيمي للنموذج الإيكولوجي الجديد. لا يمكن الحديث عن إيكولوجيا الجريمة كمجرد استعارة أدبية، بل يجب التعامل معها كنظام تحليلي دقيق يتكون من عناصر متفاعلة. إن البيئة، في هذا السياق، ليست خلفية سلبية أو مسرحاً ثابتاً للأحداث، بل هي منظومة ديناميكية تتألف من ثلاثة أبعاد رئيسية البيئة الطبيعية، والبيئة المبنية، والبيئة الرقمية. يهدف هذا الفصل إلى تعريف هذه المكونات،

وتحليل آليات تفاعلها مع السلوك البشري، وكيفية تحولها من مجرد ظروف محيطة إلى عوامل مساهمة فاعلة في إنتاج الظاهرة الإجرامية أو الوقاية منها.

المبحث الأول

البيئة الطبيعية كمتغير مستقل

لطالما تم تجاهل البيئة الطبيعية في الدراسات الجنائية الحديثة لصالح العوامل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الأدلة التجريبية والمعطيات المناخية المعاصرة تفرض إعادة الاعتبار لهذا المتغير. فالبيئة الطبيعية تشكل الإطار الفيزيائي الأساسي للحياة البشرية، وتؤثر مباشرة في الفسيولوجيا النفسية للأفراد، وفي توفر الموارد، وفي أنماط التنقل والتجمع.

أولاً المناخ كعامل فسيولوجي نفسي مؤثر في السلوك

تشير الدراسات البيئية النفسية إلى أن العناصر المناخية، وخاصة درجة الحرارة والرطوبة، تؤثر بشكل مباشر على الجهاز العصبي والهرموني للإنسان. نظرية التوتر الحراري تفترض أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى زيادة الإثارة الفسيولوجية، مما يقلل عتبة الصبر ويزيد من حدة الانفعالات العدوانية. وقد أكدت دراسات إحصائية عديدة وجود ارتباط موجب بين موجات الحر وارتفاع معدلات جرائم العنف الجسدي، والشجار، وحتى العنف الأسري.

التأثير الموسمي للجريمة تظهر البيانات نمطاً موسمياً واضحاً حيث تميل جرائم العنف ضد الأشخاص للارتفاع في فصلي الربيع والصيف، بينما تميل جرائم الملكية للارتفاع في الشتاء، نظراً لطول ساعات الليل وقصر النهار، مما يوفر غطاءً زمنياً أكبر للمجرمين.

ثانياً التضاريس والجغرافيا الطبيعية كعوامل مساعدة أو مانعة

تلعب طبيعة الأرض دوراً حاسماً في تحديد فرص ارتكاب الجريمة وإمكانية الهروب أو القبض على الجاني. المناطق الوعرة والغابات قد توفر ملاذات آمنة لأنشطة غير مشروعة. الممرات الطبيعية والأنهار كانت تاريخياً ممرات للهروب وللتجارة غير المشروعة.

ثالثاً ندرة الموارد المائية والغذائية كمحفز للصراع الإجرامي

في المناطق التي تعاني من شح الموارد، تتحول البيئة الطبيعية من مصدر للحياة إلى مصدر للتهديد. جرائم البقاء عندما تشح المياه أو المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف، قد يلجأ الأفراد إلى سرقة المياه، أو نهب المحاصيل، أو الاعتداء على المزارعين المجاورين، كآلية بدائية للبقاء. الصراعات المحلية تؤدي المنافسة على الآبار ومصادر الري إلى نشوب نزاعات قد تتطور إلى جرائم قتل أو إصابة عمدية.

المبحث الثاني

البيئة المبنية ونظرية النوافذ المكسورة

إذا كانت البيئة الطبيعية تفرض شروطها بالقوة القاهرة، فإن البيئة المبنية هي نتاج اختيار بشري، ويمكن تصميمها إما لتسهيل الجريمة أو لمنعها. يركز هذا المبحث على كيفية تأثير الشكل الحضري والمعماري في السلوك الإجرامي.

أولاً التصميم العمراني والرقابة الطبيعية

يؤثر تصميم المباني والشوارع والأحياء بشكل مباشر في قدرة السكان على مراقبة الفضاءات العامة. مبدأ العيون في الشارع يشير إلى أن الأحياء ذات الاستخدامات المختلطة والحركة المستمرة للناس توفر رقابة طبيعية مستمرة، مما يثبط المجرمين المحتملين. الفضاءات الميتة التصميمات العمرانية التي تخلق زوايا مخفية، وأنفاقاً مظلمة، ومواقف سيارات

معزولة، توفر بيئة مثالية لارتكاب الجرائم.

ثانياً نظرية النوافذ المكسورة

طرح ويلسون وكيلينغ هذه النظرية المؤثرة، التي تربط بين الفوضى البيئية البصرية وارتفاع معدلات الجريمة الخطيرة. آلية الانتشار تفترض النظرية أن إهمال علامات الاضطراب البسيط يرسل رسالة ضمنية بأن لا أحد يهتم بهذا المكان، وأن الرقابة الاجتماعية غائبة. هذا يشجع على ارتكاب مخالفات بسيطة، والتي بدورها تطبيع الانحراف، وتمهد الطريق لجرائم أكثر خطورة.

ثالثاً الكثافة السكانية والعزل الاجتماعي

الاكتظاظ يؤدي إلى زيادة الاحتكاك بين الأفراد، ورفع مستويات التوتر. العزل المكاني للأحياء المغلقة قد تقلل الجريمة داخلها، لكنها قد تخلق شعوراً بالاستقطاب الاجتماعي والكراهية في المناطق

المحيطة.

المبحث الثالث

الفضاء الرقمي كبيئة افتراضية جديدة

مع الثورة التكنولوجية، برزت بيئة جديدة تماماً، لا تخضع لقوانين الفيزياء التقليدية، لكنها تمتلك خصائص إيكولوجية فريدة تؤثر في سلوك المجرمين والضحايا على حد سواء.

أولاً خصائص الإيكولوجيا الرقمية

اللامكانية الجريمة الإلكترونية يمكن أن ترتكب من أي مكان في العالم وتستهدف ضحية في مكان آخر، مما يتحدى مفاهيم الاختصاص القضائي التقليدية. إخفاء الهوية تسمح البيئة الرقمية للمجرم بإخفاء هويته الحقيقية، مما يقلل من الخوف من الكشف والعقاب.

القابلية للتوسع يمكن لمجرم واحد استهداف آلاف الضحايا في وقت واحد عبر برامج آلية.

ثانياً تصميم المنصات الرقمية وتسهيل الجريمة

الثغرات الأمنية تشبه المنازل المفتوحة الأبواب في العالم المادي. خوارزميات التوصية قد تقوم بتوصيل المستخدمين المتطرفين ببعضهم البعض، مما يخلق غرف صدى تعزز الأفكار الإجرامية أو الإرهابية.

ثالثاً التقاء البيئات الجريمة الهجينة

لم تعد البيئة الرقمية منعزلة، بل تتداخل مع البيئتين الطبيعية والمبنية. استخدام تطبيقات الخرائط لتحديد مواقع الضحايا، أو استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة المنازل قبل السطو عليها. ترك الضحايا آثاراً رقمية تكشف عن مواقعهم الفعلية، مما يجعلهم أهدافاً سهلة في البيئة المادية.

خاتمة الفصل الثاني

إن فهم المكونات الأساسية للإيكولوجيا الجنائية الطبيعية، والمبنية، والرقمية يكشف عن تعقيد المشهد الإجرامي المعاصر. لم يعد المجرم يعمل في فراغ، بل هو جزء من شبكة معقدة من المؤثرات البيئية. فالحرارة قد تزيد عدوانيته، والتصميم العمراني السيئ قد يوفر له الغطاء، والفضاء الرقمي قد يمنحه الأداة والهوية المزيفة. ومن هنا، فإن أي محاولة جادة للوقاية من الجريمة أو مكافحتها يجب أن تأخذ في الاعتبار هذه الأبعاد الثلاثة معاً.

القسم الثاني

البيئة الطبيعية وتأثيرها في الديناميكية الإجرامية

الفصل الثالث

المناخ والجريمة إعادة قراءة العلاقة السببية

تمهيد

لم يعد المناخ في الأدبيات الجنائية المعاصرة مجرد متغير مناخي ثانوي أو خلفية جغرافية ثابتة، بل برز كعامل ديناميكي فاعل في تشكيل السلوك الإنساني، بما فيه السلوك المنحرف أو الإجرامي. إن التفاعل بين الظروف المناخية المتطرفة والاستجابات البشرية لم يعد مقصوراً على الأبعاد الزراعية أو الصحية، بل امتد ليشمل الديناميكيات الاجتماعية، والضغط النفسي، وتفكك الضوابط الرقابية، مما يخلق بيئة خصبة لظهور أنماط إجرامية جديدة أو تصعيد الأنماط التقليدية. يهدف هذا الفصل إلى تفكيك الآليات السببية التي تربط بين المناخ والجريمة.

المبحث الأول

تأثير الحرارة المرتفعة على معدلات العنف والجرائم ضد

الأشخاص

أولاً الأسس النظرية والفسولوجية لنظرية التوتر الحراري

تستند النظرية إلى فرضية مفادها أن التعرض لدرجات حرارة مرتفعة، خاصة عند تجاوز عتبات الراحة الحرارية، يثير استجابات فسيولوجية ونفسية تزيد من الاستعداد للسلوك العدواني. يؤدي الإجهاد الحراري إلى ارتفاع مستويات الكورتيزول والأدرينالين، مما يزيد الإثارة الجهازية ويقلل من كفاءة القشرة الجبهية المسؤولة عن ضبط الدوافع.

ثانياً الأنماط الإجرامية المرتبطة بالموجات الحرارية

الجرائم الاندفاعية والعنف الشخصي ترتفع معدلات الشجار، والاعتداء الجسدي، والعنف الأسري، والجرائم المرتبطة بتعاطي المواد المنشطة أثناء موجات الحر.

جرائم الأماكن العامة تزداد المشاجرات في الأماكن المكشوفة، والنوادي، والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وضعف التهوية.

تأثير التكيف والعزل الحراري توفر التكيف الميكانيكي والعزل الحراري في المباني يعمل كعامل مخفف قوي.

ثالثاً القيود المنهجية والتفريق السببي

الحرارة وحدها لا تُنتج الجريمة، بل تتفاعل مع متغيرات وسيطة مثل البنية التحتية والخدمات، والثقافة والضوابط الاجتماعية، والتوقيت الزمني.

المبحث الثاني

التأثير النفسي للكوارث المناخية في نشوء جرائم البقاء وجرائم الفوضى

أولاً مرحلة الصدمة وجرائم الفوضى

في الساعات والأيام الأولى التالية للكارثة، ينهار النظام الرقابي التقليدي مؤقتاً بسبب انقطاع الاتصالات والطرق، وعزل الأحياء، وتركيز الجهود الرسمية على الإنقاذ. في هذا السياق، تبرز جرائم النهب، والسلب من المحلات المهجورة، والاستيلاء غير المشروع على مواد الإغاثة.

ثانياً مرحلة التعافي الممتد وجرائم البقاء

يؤدي تدمير الأراضي الزراعية أو المساكن إلى فقدان الدخل، مما يدفع الأسر نحو السرقة الصغيرة، الاتجار غير المشروع، أو الاستغلال الاقتصادي كوسائل للبقاء. انهيار الأسواق المحلية يخلق بيئة خصبة للجرائم الاقتصادية، والاحتيال على المتضررين.

ثالثاً البعد الجنائي السياسي في إدارة الكوارث

حجم جرائم البقاء ونطاقها يرتبط عكسياً بكفاءة الاستجابة المؤسسية وعدالة توزيع الموارد. إدارة الكوارث المناخية سياسة جنائية وقائية بامتياز.

المبحث الثالث

التغير المناخي كمضاعف للتهديد كيف يخلق صراعات مسلحة وجرائم منظمة جديدة

أولاً آلية التحول من الندرة البيئية إلى الصراع المسلح

يعمل التغير المناخي كمُحفِّز غير مباشر للعنف عبر تدهور الموارد الأساسية، والمنافسة المحلية والإقليمية، وتآكل شرعية الدولة، والتجنيد والاقتصاد الموازي.

ثانياً أشكال الجريمة المنظمة الناشئة عن الأزمات المناخية

الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية قطع الأشجار غير القانوني، تهريب المعادن النادرة، والاتجار بالمياه.

جرائم النفايات والكربون تهريب النفايات الخطرة، والتلاعب بشهادات خفض الانبعاثات.

الهجرة غير النظامية المتصلة بالمناخ تنشيط شبكات تهريب البشر تستغل نزوح الأسر من المناطق المتضررة.

ثالثاً التحديات القانونية والأمنية في مواجهة الإجرام المناخي

تشتت المسؤولية، طبيعة الجناة الهجينة، وقصور التشريع الجنائي.

خاتمة الفصل الثالث

يُظهر التحليل أن العلاقة بين المناخ والجريمة ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي شبكة معقدة من التفاعلات الفسيولوجية، والنفسية، والاجتماعية الاقتصادية، والمؤسسية. إن إدراك هذه الديناميكيات يفرض على السياسة الجنائية الانتقال من النموذج التفاعلي إلى النموذج الاستباقي البيئي.

الفصل الرابع

ندرة الموارد والإجرام المنظم

تمهيد

في حين يركز الفصل السابق على التأثيرات الفسيولوجية والنفسية المباشرة للمناخ والكوارث، يتناول هذا الفصل البعد الهيكلي الاقتصادي للعلاقة بين البيئة والجريمة. إن ندرة الموارد الطبيعية تحولت إلى وقود للاقتصاد غير المشروع وشبكات الإجرام المنظم. يهدف هذا الفصل إلى تحليل ثلاث حلقات

رئيسية من هذه السلسلة الإجرامية الصراعات المائية العابرة للحدود، الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، والعلاقة بين انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الجرائم ضد الملكية.

المبحث الأول

الحروب المائية والجرائم العابرة للحدود المتعلقة بالأنهار المشتركة

أولاً من الدبلوماسية المائية إلى الإجرام المائي

قيام مجموعات مسلحة بالسيطرة على السدود الصغيرة أو محطات الضخ، وفرض إتاوات على المستخدمين المحليين. تخريب البنى التحتية المائية كوسيلة للاحتزاز. تهريب المياه عبر شبكات منظمة.

ثانياً دراسة حالة إقليمية حوض النيل ونهر الفرات

أدى انخفاض منسوب المياه والنزاعات إلى تنشيط شبكات تهريب المعدات الزراعية، والاتجار غير المشروع بالأراضي، واستغلال الفلاحين. النزوح الزراعي خلق جيوشاً من العاطلين سهل تجنيدهم في شبكات تهريب النفط أو المخدرات.

ثالثاً الثغرة القانونية الدولية

يواجه القانون الدولي صعوبة في تجريم الحرمان من المياه كجريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية إلا في حالات الحروب المعلنة، مما يمنح الشبكات الإجرامية غطاءً قانونياً.

المبحث الثاني

الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية كشكل جديد من الإجرام البيئي الاقتصادي

أولاً الاقتصاد السياسي للغابات المقطوعة

تعتمد الشبكات على الرشوة، والعمالة الرخيصة، وغسل هوية الأخشاب قبل تصديرها. إزالة الغابات تدمر سبل عيش المجتمعات المحلية، مما يدفعها نحو أنشطة إجرامية أخرى.

ثانياً نهب المعادن النادرة والثروات الجيولوجية

تسيطر جماعات مسلحة على مناجم المعادن الاستراتيجية، مستخدمةً عمالة الأطفال والعمل القسري. يتم تهريب هذه المعادن عبر دول ثالثة لتغيير شهادات المنشأ، ودمجها في سلاسل التوريد العالمية.

ثالثاً دور الشركات الوهمية والفساد المؤسسي

تعتمد هذه الشبكات على شبكة معقدة من الشركات

الوهمية المسجلة في ملاذات ضريبية، مما يتطلب
تواطؤاً من نخب سياسية ومالية محلية ودولية.

المبحث الثالث

الأمن الغذائي والجريمة دراسة ارتباطية بين المجاعات
وارتفاع معدلات السرقة والنهب

أولاً آلية التحول من الفقر إلى الإجرام الغذائي

سرقة المحاصيل من الحقول، نهب مخازن الحبوب،
سرقة المواشي. يؤدي التوتر الناتج عن عدم القدرة
على إطعام الأسرة إلى ارتفاع معدلات العنف المنزلي،
وتشرد الأحداث.

ثانياً ظهور مافيا الغذاء والاحتكار غير المشروع

شراء كميات كبيرة من المواد الأساسية وتخزينها

لخلق نقص مصطنع. تداول مواد غذائية مغشوشة أو منتهية الصلاحية. تهريب المواد المدعومة عبر الحدود.

ثالثاً التداعيات الأمنية طويلة الأمد

استمرار انعدام الأمن الغذائي يقوض الشرعية الاجتماعية للدولة، مما يفتح الباب أمام قبول البدائل غير القانونية.

خاتمة الفصل الرابع

يكشف هذا الفصل عن الوجه المظلم لندرة الموارد فهي لا تولد الصراع فحسب، بل تؤسس لأسواق إجرامية منظمة ومستدامة. مواجهة هذا النوع من الإجرام تتطلب تجاوز النهج الأمني التقليدي، نحو نهج متكامل يجمع بين التعزيز المؤسسي، والتعاون الدولي، والعدالة الاجتماعية.

القسم الثالث

البيئة العمرانية والتصميم الوقائي

الفصل الخامس

الجريمة والتصميم الحضري

تمهيد

إذا كانت البيئة الطبيعية تفرض شروطها القهرية على السلوك الإنساني، فإن البيئة المبنية تمثل نتاجاً واعياً للقرارات البشرية، وقابلةً للتشكيل وإعادة الهندسة وفق أهداف اجتماعية وأمنية محددة. يهدف هذا الفصل إلى تفكيك هذه العلاقة من خلال ثلاثة مسارات تحليلية استعراض مبادئ التصميم البيئي الوقائي كأساس نظري وتطبيقي، نقد إخفاقات التخطيط العمراني الحديث في نموذجي المجمعات المغلقة والأحياء العشوائية، وأخيراً، طرح إشكالية

العمارة العدائية من منظور قانوني فلسفي نقدي.

المبحث الأول

مبادئ التصميم البيئي الوقائي المراقبة الطبيعية،
التحكم في الوصول، تعزيز الإحساس بالملكية

أولاً المراقبة الطبيعية

تعتمد هذه الآلية على تصميم الفضاءات الحضرية بحيث تزيد من فرص الملاحظة البصرية المباشرة من قبل المستخدمين الشرعيين. توجيه واجهات المباني، وتوفير إضاءة عامة متجانسة، وتصميم المسارات لتكون مفتوحة ومباشرة.

ثانياً التحكم الطبيعي في الوصول

يُعدّ هذا المبدأ هندسةً حركيةً للفضاء، تهدف إلى

توجيه تدفق الأشخاص نحو المسارات المشروعة،
وتقييد الدخول غير المصرح به دون الاعتماد الحصري
على العوائق المادية الصلبة.

ثالثاً تعزيز الإحساس بالملكية الإقليمية

المساحة التي يشعر المستخدمون بأنها منطقتهم
يميلون إلى حمايتها. تخصيص مساحات مشتركة
واضحة المعالم، ودعم المشاركة المجتمعية في صيانة
الفضاءات.

رابعاً الإطار القانوني والتخطيطي لتطبيق هذه المبادئ

يتطلب دمجها في السياسة الجنائية المحلية مراجعةً
تشريعيةً تلزم المطورين العقاريين والبلديات بتطبيق
معايير الأمان التصميمي في مراحل الترخيص الأولى.

المبحث الثاني

فشل التخطيط العمراني الحديث المجمعات المغلقة
مقابل الأحياء العشوائية

أولاً نموذج المجمعات المغلقة وهم الأمان وعزلة
الفضاء العام

إزاحة الجريمة جغرافياً نحو الأحياء المحيطة الأقل
حماية. تآكل الرقابة المجتمعية الطبيعية. تجزئة
النسيج الحضري وتعميق الاستقطاب الاجتماعي.

ثانياً نموذج الأحياء العشوائية التحدي الإيكولوجي
والمرونة الاجتماعية

تتمتع هذه الأحياء غالباً بتماسك اجتماعي عالي،
ورقابة جوارية غير رسمية قوية. التحدي الحقيقي
يكمن في عدم دمجها في النسيج الحضري الرسمي،
مما يخلق فراغاً مؤسسياً تستغله شبكات إجرامية

منظمة.

ثالثاً نحو تخطيط عمراني تكاملي

الأمن لا يتحقق بالعزل ولا بالإهمال، بل بالتصميم الشامل الذي يوازن بين الانفتاح والمراقبة، والخصوصية والملكية المشتركة.

المبحث الثالث

العمارة العدائية هل هي وسيلة لمنع الجريمة أم انتهاك لحقوق الإنسان

أولاً الذريعة الأمنية والفعالية الظاهرية

تهدف هذه الممارسات إلى منع التسكع وحماية الممتلكات، غير أنها لا تقلل الجريمة، بل تُزيحها مكانياً وزمانياً، وتُجبر الفئات الهشة على التوجه إلى

أماكن أكثر خطورة.

ثانياً النقد القانوني الدستوري تجريم الفقر بدلاً من معالجة أسبابه

انتهاك الحق في الفضاء العام. تسييس التصميم العمراني. تعارض مع مبادئ العدالة التصالحية والبيئية.

ثالثاً بديل مقترح العمارة الشاملة والإنسانية

استبدال العمارة العدائية بالتصميم الحضري الرحيم الذي يعترف بتنوع استخدامات الفضاء العام، ويدمج حلولاً اجتماعية عمرانية متكاملة، ويحول التصميم من أداة استبعاد إلى آلية إدماج.

خاتمة الفصل الخامس

يُظهر التحليل أن التصميم الحضري ليس محايداً، بل

هو أداة سياسة جنائية صامته وقوية. إن الانتقال نحو نموذج إيكولوجي متكامل يفرض على المشرع والمخطط اعتماد التصميم الوقائي الشامل الذي يوازن بين الأمن والعدالة، والكفاءة والكرامة الإنسانية.

الفصل السادس

إيكولوجيا الجريمة الرقمية

تمهيد

مع التحول الرقمي الشامل للحياة البشرية، لم يعد الفضاء السيبراني مجرد أداة اتصال أو تبادل معلومات، بل تحول إلى بيئة كاملة الأركان، ذات قوانين فيزيائية افتراضية، وديناميكيات تفاعل خاصة، وأنماط إجرامية فريدة. يهدف هذا الفصل إلى تفكيك هذه الإشكاليات من خلال محورين رئيسيين تحليل الطبيعة الإيكولوجية للفضاء السيبراني وتحدياتها القانونية، ونقد أدوات الشرطة التنبؤية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

الفضاء السيبراني كبيئة لا مكانية تحديات الاختصاص
القضائي

أولاً خصائص الإيكولوجيا الرقمية المؤثرة في الجريمة

اللامحدودية واللامكانية تلغي ميزة المسافة كعامل
مانع للجريمة. إخفاء الهوية والتشظي فصل الهوية
الحقيقية عن الفعل الرقمي. الديمومة والأثر الرقمي
صعوبة استخراج الدليل من حجم البيانات الهائل.

ثانياً أزمة الاختصاص القضائي وسيادة الدولة

تؤدي التعددية المكانية إلى تضارب في الاختصاصات
القضائية، أو على العكس، إلى فراغ قضائي حيث
تتنصل جميع الدول من المسؤولية بسبب تعقيد

الإجراءات.

ثالثاً نحو نموذج الاختصاص الوظيفي الرقمي

مبدأ التأثير الجسيم منح الاختصاص للدولة التي وقع فيها الضرر الأكبر. التعاون الآلي الفوري إنشاء قنوات مباشرة لتبادل الأدلة الرقمية. مسؤولية الوسطاء الرقميين إلزام مقدمي الخدمات بتطبيق معايير العناية الواجبة.

المبحث الثاني

خوارزميات التنبؤ بالجريمة بين الكفاءة البيئية والتحيز الخوارزمي

أولاً آلية عمل الشرطة التنبؤية والإيكولوجيا البياناتية

تعتمد الأنظمة على خوارزميات تعلم آلي تقوم بتحليل

كميات هائلة من البيانات التاريخية للجرائم. وتفترض أن الجريمة ظاهرة إيكولوجية متكررة نمطياً.

ثانياً إشكالية التحيز الخوارزمي

تحيز البيانات المدخلة تعتمد الخوارزميات على بيانات جرائم سابقة مشبعة بالتركيز على أحياء معينة. التنبؤ الذاتي المحقق زيادة الدوريات في حي معين تزيد رصد المخالفات، مما يؤكد توقعات الخوارزمية بشكل ذاتي. تجميد الديناميكية الإجرامية قدرة المجرمين على تغيير أساليبهم بمجرد معرفة مناطق المراقبة.

ثالثاً الإطار القانوني والأخلاقي للذكاء الاصطناعي الجنائي

حق الدفاع والشفافية كيف يمكن للمتهم أن يناقض دليلاً مستنداً إلى خوارزمية لا تكشف عن معايير ترجيحه. التمييز غير المباشر انتهاك مبدأ المساواة أمام القانون. المساءلة القانونية من يتحمل المسؤولية

عند خطأ التنبؤ.

رابعاً نحو إيكولوجيا رقمية عادلة

تدقيق الخوارزميات. تنوع مصادر البيانات. الدور
البشري في الحلقة جعل التنبؤ أداة مساعدة للقرار
البشري.

خاتمة الفصل السادس

يكشف هذا الفصل أن الفضاء الرقمي ليس لا مكانياً
بالمعنى المطلق، بل هو مكان جديد بقوانين إيكولوجية
خاصة تتطلب إعادة صياغة المفاهيم القانونية
التقليدية. كما أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في
التنبؤ بالجريمة يحمل خطر تحويل العدالة الجنائية إلى
نظام آلي يعزز التحيزات بدلاً من معالجتها.

القسم الرابع

الاستجابة الجنائية والسياسة التشريعية

الفصل السابع

نحو قانون جنائي بيئي متكامل

تمهيد

طوال الفصول السابقة، أثبتنا أن البيئة ليست مجرد ضحية سلبية للجريمة، ولا مجرد مسرح محايد، بل هي متغير فاعل في إنتاج السلوك الإجرامي. ومع ذلك، لا يزال النظام القانوني الجنائي السائد يتعامل مع الجرائم البيئية كجرائم إدارية ثانوية. يهدف هذا الفصل إلى صياغة معالم قانون جنائي بيئي متكامل، ينتقل من التجريم الجزئي إلى الحماية الشاملة للنظم الإيكولوجية.

المبحث الأول

نقد التجريم التقليدي للجرائم البيئية لماذا العقوبات
الحالية غير رادعة

أولاً طابع الجريمة الإدارية وضعف الردع

تحول الغرامة إلى بند في ميزانية التشغيل للشركات
الكبرى، وأقل كلفة من الاستثمار في تقنيات نظيفة.
غياب الحبس الفعال للمديرين التنفيذيين.

ثانياً صعوبة إثبات العلاقة السببية

الضرر البيئي تراكمي وزمني. تعدد المساهمين في
التلوث يجعل عزل المسؤولية أمراً شبه مستحيل
إجرائياً.

ثالثاً الأنثروبومركزية القانونية

يركز القانون على حماية المصلحة الإنسانية المباشرة،
ويتجاهل القيمة الذاتية للطبيعة وحق الأجيال القادمة.

المبحث الثاني

مفهوم الإبادة البيئية كجريمة دولية هل حان وقت
تجريمها

أولاً تعريف الإبادة البيئية وتأصيلها القانوني

الأفعال غير المشروعة أو التعسفية المرتكبة مع العلم
بأن هناك احتمالاً كبيراً بأن تسبب أضراراً بيئية
واسعة النطاق وطويلة الأمد وشديدة.

ثانياً الحجج المؤيدة للتجريم الدولي

سد فجوة الإفلات من العقاب. ردع النخب السياسية

والاقتصادية. الاعتراف بالطبيعة ككيان محمي بذاته.

ثالثاً التحديات والعقبات أمام الإدراج في نظام روما
الأساسي

صعوبة وضع معايير كمية دقيقة. مقاومة الدول الكبرى
والشركات. تعقيد عملية التعديل الدستوري الدولي.

المبحث الثالث

المسؤولية الجنائية للشركات متعددة الجنسيات في
تدمير النظم الإيكولوجية

أولاً نظرية الرقابة العليا ومسؤولية المديرين

ربط المسؤولية الجنائية بالمسؤولية الشخصية
للمديرين الذين كانوا على علم بالممارسات الضارة.
جعل فشل الشركة في إجراء تقييمات أثر بيئي دقيقة

دليلاً على الإهمال الجنائي.

ثانياً عقوبات مبتكرة تتجاوز الغرامة المالية

الحل القضائي للشركة في الحالات الكارثية. الإصلاح البيئي الإلزامي إلزام الشركة بتمويل إعادة التأهيل. الحرمان من المنافع العامة منع المشاركة في المناقصات الحكومية.

ثالثاً التعاون القضائي الدولي ومصادرة الأصول

تعزيز آليات تتبع ومصادرة الأرباح المتحصلة من الجرائم البيئية، وإعادة توجيهها لإصلاح الأضرار.

خاتمة الفصل السابع

إن الانتقال نحو قانون جنائي بيئي متكامل ليس رفاهية أكاديمية، بل ضرورة وجودية. فهو يتطلب جرأة

تشريعية، وشجاعة سياسية، وإبداعاً قضائياً.

الفصل الثامن

العدالة الانتقالية البيئية

تمهيد

في أعقاب النزاعات المسلحة، أو الأنظمة الديكتاتورية، أو الكوارث الصناعية الكبرى، تبرز حاجة ملحة لمعالجة الإرث البيئي المدمر. هنا يتقاطع القانون الجنائي مع مفاهيم العدالة الانتقالية، لي طرح مفهوماً جديداً العدالة الانتقالية البيئية.

المبحث الأول

حقوق الأجيال المستقبلية في بيئة آمنة كحق جنائي
محمي

أولاً من الحقوق المدنية إلى الحقوق البيئية بين الأجيال

توسيع دائرة الحماية لتشمل الأجيال المستقبلية التي ستتأثر حتماً بالقرارات الحالية. إنشاء مؤسسات نيابية أو قضائية تمثل مصالح الأجيال القادمة.

ثانياً التجريم المسبق للخطر البيئي الدائم

يجرم هذا النهج الأفعال التي تخلق خطراً وجودياً على قدرة الأجيال القادمة على العيش في بيئة سليمة، حتى قبل وقوع الضرر الفعلي الكامل.

المبحث الثاني

دور القضاء الجنائي في حماية التنوع البيولوجي

أولاً التنوع البيولوجي كأمن قومي وإنساني

انقراض الأنواع الحيوية يهدد استقرار المناخ وانتشار الأوبئة. تجريم الاتجار بالحياة البرية كجريمة منظمة خطيرة.

ثانياً المحاكم البيئية المتخصصة

إنشاء دوائر أو محاكم متخصصة تضم قضاة مدربين تقنياً وخبراء بيئيين، لضمان فهماً أعمق للأدلة العلمية المعقدة.

ثالثاً العدالة التصالحية البيئية في مراحل ما بعد الصراع

إدراج إصلاح البيئة كبنء أساسي في عمليات السلام والمصالحة. تنظيف الأراضي، وإعادة زراعة المناطق المدمرة، وضمان وصول عادل للموارد.

خاتمة الفصل الثامن والقسم الرابع

تُغلق هذه الفصول دائرة الكتاب من خلال ربط الحماية الجنائية الصارمة بالرؤية الأخلاقية والقانونية الأوسع للعدالة بين الأجيال وبين البشر والطبيعة. إن دمج البعد البيئي في صلب العدالة الجنائية والانتقالية ليس مجرد تحديث تقني، بل هو إعادة تعريف للعقد الاجتماعي ليشمل العقد الإيكولوجي.

الخاتمة العامة للكتاب

معالم النظرية الإيكولوجية الجديدة للجريمة

لقد أثبت هذا الكتاب أن البيئة، بأبعادها الطبيعية، العمرانية، والرقمية، ليست خلفية سلبية، بل شريك فاعل في إنتاج الجريمة. لقد انتقلنا من لوم الفرد المعزول إلى فهم الشبكة الإيكولوجية المعقدة التي

تحيط به وتدفعه أو تثبطه.

تتطلب هذه الرؤية تحولاً جذرياً في السياسات العامة، يتجلى في دمج خبراء البيئة والمخططين العمرانيين وخبراء البيانات في فرق صنع السياسة الجنائية، وسن قوانين تجرم الإبادة البيئية، وتعزيز مسؤولية الشركات، واعتماد معايير التصميم الوقائي في كل المشاريع العمرانية الجديدة، وتعزيز الأطر القانونية لمحاربة الجريمة البيئية العابرة للحدود.

مع تقدم الذكاء الاصطناعي وتفاقم الأزمة المناخية، ستصبح إيكولوجيا الجريمة أكثر تعقيداً. سيكون التحدي القادم هو موازنة استخدام التكنولوجيا التنبؤية مع الحفاظ على الحرية والعدالة، وكيفية تكيف النظم القانونية مع كوارث مناخية قد تغير الخريطة الديموغرافية والجنائية للعالم بشكل جذري.

إن هذا الكتاب ليس نقطة نهاية، بل دعوة لبدء حوار

أكاديمي وتشريعي معمق حول مكانة البيئة في قلب العدالة الجنائية. فالأمن الحقيقي هو أمن الإنسان في بيئته، وبدون بيئة سليمة، لا عدالة ولا أمن.

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

This foundational study examines the complex interplay between environmental systems natural, urban, and digital and criminal behavior, addressing a significant theoretical and methodological gap in contemporary criminological literature. Grounded in the central hypothesis that the environment functions not as a passive backdrop but as an active causal variable shaping criminal motivations, spatial temporal patterns, and the reproduction of deviant dynamics, the research employs an interdisciplinary methodology integrating

normative legal analysis, quantitative spatial studies, multi variable causal modeling, comparative law, and empirical case studies from Arab and international contexts. The book is structured into four main parts: Part One establishes the theoretical and historical foundations of crime ecology, tracing intellectual lineages from Ibn Khaldun to the Chicago School and contemporary critiques. Part Two analyzes the natural environmental dimension, exploring how climate extremes and resource scarcity fuel organized crime and survival offenses. Part Three investigates the urban dimension, critically assessing modern planning failures and proposing preventive design paradigms rooted in spatial justice. Part Four develops a comprehensive environmental criminal law framework, advocating for the criminalization of ecocide, corporate accountability, and the integration of ecological restoration into transitional justice. The study concludes that

contemporary criminal policy must transition from individual punitive models to structural ecological prevention, requiring the reengineering of physical and digital spaces, strengthened international judicial cooperation, and algorithmic transparency. By bridging criminology, environmental law, urban planning, and digital governance, this work offers a foundational reference for policymakers, legal scholars, and researchers committed to sustainable security and ecological justice

الملخص باللغة الفرنسية

Résumé

Cette étude fondatrice examine l'interaction complexe entre les systèmes environnementaux naturels, urbains et numériques et le comportement criminel, comblant ainsi une

lacune théorique et méthodologique majeure dans la littérature criminologique contemporaine. Partant de l'hypothèse centrale selon laquelle l'environnement ne constitue pas une toile de fond passive, mais une variable causale active façonnant les motivations criminelles, les modèles spatio temporels et la reproduction des dynamiques de déviance, cette recherche mobilise une méthodologie interdisciplinaire alliant analyse juridique normative, études spatiales quantitatives, modélisation causale multivariée, droit comparé et études de cas empiriques issus des contextes arabes et internationaux. L'ouvrage s'articule en quatre parties principales : la première établit les fondements théoriques et historiques de l'écologie du crime, des précurseurs comme Ibn Khaldoun à l'école de Chicago et aux critiques contemporaines. La deuxième analyse la dimension environnementale naturelle, explorant comment les extrêmes climatiques et la

raréfaction des ressources alimentent le crime organisé et les infractions de survie. La troisième étudie la dimension urbaine, évaluant de manière critique les échecs de l'aménagement moderne et proposant des paradigmes de conception préventive ancrés dans la justice spatiale. La quatrième élabore un cadre juridique pénal environnemental intégral, plaidant pour la criminalisation de l'écocide, la responsabilité des entreprises et l'intégration de la restauration écologique dans la justice transitionnelle. L'étude conclut que la politique pénale contemporaine doit passer d'un modèle punitif individuel à une prévention structurelle écologique, exigeant la réingénierie des espaces physiques et numériques, un renforcement de la coopération judiciaire internationale et une transparence algorithmique. En reliant la criminologie, le droit environnemental, l'urbanisme et la gouvernance numérique, cet ouvrage constitue une référence fondatrice pour les décideurs, les juristes et les

**chercheurs engagés en faveur d une sécurité
.durable et d une justice écologique**

dr/mohamed kamal arafa elrakhawi

الطبعة الاولى 2026